الرّتبة والعلامة الإعرابية من منظور اللّسانيات النّسبية عند محمد الأوراغي

The grade and the sign of declension from the perspective of relative linguistics according to Mohamed al- Awraghi

محمد بوغار[1]

[1]طالب دكتوراه، عبد الله مرسلي بتيبازة (الجزائر)، boughar.mohamed@cu-tipaza.dz

الاستلام: 02-08-2023 القبول: 01-10-2023

ملخص:

تعتبر بنية الجمل والتراكيب في اللسانيات النسبية بنية نمطية يتركب الكلام فيها وفق الوسيط اللغوي الذي اختارته اللغة، وهي في اللغات الشجرية كالفرنسية والإنجليزية وغيرها تكون بنية الرتبة محفوظة، أما في اللغات التوليفية كالعربية تكون الرتبة حرة بالإضافة إلى وسيط العلامة المحمولة، أما الرتبة في النحو العربي فهي نوعان محفوظة وغير محفوظة إما بالوجوب أو الجواز، وهذا الاختلاف في تحديد الرتبة يقع باختلاف الآلة الواصفة والأهداف من الوصف، والكلام العربي كما وصفه النحاة له أربع علامات أصلية وأخرى نائبة عنها، والعلامات نفسها في نظرية اللسانيات النسبية علامتان رفع ونصب وناسخ لهما يضم الجزم والجر، وجاء هذا المقال ليعالج بتأصيل علمي هذه القضية ويبين أسباب اختيار كل مذهب لما ذهب إليه في تقسيم الرتبة والعلامة الإعرابية، وحتى يخلص إلى جملة النتائج التي تبرر اختيارات كل مذهب بعد مناقشته.

كلمات مفتاحية: الرتبة المحفوظة، الرتبة الحرة، العلامة الإعرابية، اللسانيات النسبية.

Abstract:

The structure of phrases and compositions are considered in Relative Linguistic as a typical structure that the speech is composed on according to a linguist mediator which the language select it, tree languages such as French and English and others the structure grade become conserved.

Whether in synthesis languages like Arabic the grade becomes free in addition to the sign mobile, concerning the grade in Arabic grammar it is in two types conserved and non-conserved either by permissibility or obligation. This difference occurs in determining the grade according to the description instrument and their objectives, the speech as the Arab grammarians describe it has four original signs and others are acting on it, the same signs in the Relative Linguistic theory are two signs that are regularity and openness and an annuller for them that includes the elision and the reducation, this article deals with the scientific roots of this issue. Also shows the reasons choosing for each courant when it divide the grade and the syntactic signs and even to sums it for a set of conclusions which justify choices of each courant after discussing it.

Keywords:*Conserved grade, Free grade, Syntactic sign, Relative linguistic.*

المؤلف المراسل: محمد بوغارboughar.mohamed@cu-tipaza.dz

1.مقدمة:

تعتبر نظرية اللسانيات النسبيةRelative Linguistic* التي صاغها محمد الأوراغي*من أبرز النظريات والنماذج اللّغوية العربية المعاصرة التي نظرت إلى اللغة نظرة جديدة، تروم في أساسها أنموذجا استبداليا يقوم على أصول مغايرة للأصول المقيمة للسانيات الكلية، هدفها التّأصيل لأكثر من نموذج نحوي واحد في إطار ما يسمح به مبدأ الثالث المرفوع، وعليه فإنّها تؤصّل لنموذجين اثنين، نحوٍ توليفي يصلح لوصف تراكيب اللغات التّوليفية كالعربية واليابانية واللاتينية، ونحوٍ شجري لوصف تراكيب اللغات الشجرية

* اللسانيات النسبية نظرية لغوية معاصرة تؤسسها فرضية مراسية تفيد أن اللغات البشرية ملكات صناعية كسبية، ينظر محمد الأوراغي، اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص194.

*محمد الأوراغي أستاذ التعليم العالي متخصص في اللسانيات ينحدر من المملكة المغربية له عدة مؤلفات في نظريته اللسانية من بينها اللسانيات النسبية دواعي النشأة، والوسائط اللغوية في جزأين ولسان حضارة القرآن وغيره.

كالفرنسية والإنجليزية، وبهذا فإنّ بعض ما يتوقعه النّحو الكلي يكون في حسبان اللسانيات النسبية والعكس غير صحيح، وحتى تستجيب النّظرية لشروط الصّدق الدّاخلية والخارجية اشترط الأوراغي أن يتجاوز نموذجه النحوي نموذج سيبويه والنموذج العربي بصفة عامة، وأن تصوّب ما في التّراث النّحوي العربي من هفوات معرفية ومنهجية وأن يرفع خلاف النحاة، وذلك بتبسيط وصف العربية وتفسير خصائصها البنوية في إطار ما يوفّره النّحو التّوليفي، وفي هذا إيذان بالمخالفة والتجاوز، وحتى يضمن بعض هذا فإنه انتخل عاملية الكوفيين الحرة لتخريج مسألة الرّتبة الحرّة للعربية ضمانا لتقسيم الأنحاء إلى أنحاء ذات رتبة قارّة وأنحاء ذات رتبة حرّة وإسناد وسيط العلامة المحمولة للعربية كمقابل للرّتبة القارّة في اللّغات الشّجرية، أما عند البصريين فإن الرتبة محفوظة (وهناك رتبة غير محفوظة) ومقيّدة بالعاملية اللّفظية ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله مع محافظته على حكمه الذي كان عليه وإلا كان مبتدأ واستتر ضمير فاعلٌ في الفعل، وحتى تتوافق النّظرية داخليا مع فرضية التأسيس وتتنبأ بنمطين اثنين للّغات فإن الأوراغي قسّم علامات الإعراب الأصلية إلى قسمين خلافا للنحويين: رفع وعلامته الضمة، ونصب وعلامته الفتحة، ثم القسم الثالث ناسخ لهما يضمّ الجزم والجر، وبهذا فإنه يضمن توقّعات النّموذج الكلي وتوقّعات النموذج السيبويهي في نموذجه ويضمن من جهة أخرى تجاوزهما ويصل إلى طرح نظرية لسانية معاصرة تتجاوز كل ما بأيدي الباحثين من نظريات ونماذجَ نحوية.

أما التّساؤلات التي حاول المقال مناقشتها والإجابة عنها فهي مصوغة كما يلي:

- هل الرتبة والعلامة الإعرابية واحدة في العربية وفي اللسانيات النسبية؟
- وما هدف انتخاب الأوراغي للرّتبة الحرّة ووسيط العلامة المحمولة في العربية في مقابل الرتبة القارة في اللغات الشجرية؟ وهل القول بعاملية حرة يضمن سلامة وصف التراكيب العربية؟

جاء هذا المقال لتأصيل قضيّة الرّتبة والعلامة الإعرابية فيما تقترحه اللسانيات النسبية لمحمد الأوراغي مقارنة بما اقترحه النحاة قديما ومناقشة تقسيمه الرّتبةَ إلى رتبة قارّة للّغات الشّجرية ورتبة حرّة ووسيط علامة محمولة للّغات التوليفية كالعربية مع أن العربية فيها رتبة محفوظة حسب البصريين.

وتتلخّص أهمّية المقال في تبيان الصواب والغاية من تقسيم الرّتبة في اللسانيات النسبية إلى رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة، وتقسيم العلامة الإعرابية إلى علامتين أصليتين رفع ونصب، وإدراج علامتي الجرّ

والجزم ضمن النّواسخ، وانسجام هذا التّقسيم مع وصف تراكيب العربية أولا، ومقارنة بما أصلّه النحاة قديما للرّتبة والعلامة الإعرابية ثانيا.

وللإجابة عن تساؤلاتنا نقترح الخطة الآتية: مبحثان يضم الأول الرتبة والعلامة الإعرابية في الدرس النحوي العربي، ويضم الثاني الرتبة والعلامة الإعرابية في النموذج النحوي المقترح في إطار اللسانيات النسبية، ونجمل في الأخير خاتمة تضمّ أهمّ الملاحظات والنّتائج.

02.الرّتبة والعلامة الإعرابية في الدّرس النّحوي العربي:

اللّغة العربية لغة إعراب وبيان وهذه الميزة منوطة في الواقع بأصلين: الرّتبة والعلامة الإعرابية فاتّحاد هذين الأصلين في تأليف الكلام يعطينا خاصيتي الكشف والبيان عن المعاني وما تضمره التراكيب والأنفس، وإذا رمنا الحديث عن أي تركيب في العربية فيلزم البدء من رتبة وعلامة كل لفظ وموقعه من النظم، فإن حسنت رتبته وعلامته في النظم حسن معناه وإلا عُجنا به إلى لَبس أو لحن وفساد منطق، وانطلاقا من هذه المزايا نجد النّحاة واللغويين والبلاغيين وغيرَهم يتناولون هذه القضية تبيانا وتأصيلا بدءً من سيبويه والخليل إلى اليوم.

أ- الرّتبةلغة: تدلّ الرّتبة في معناها اللغوي على الدوام وثبات حال الشي على جهة واحدة من غير تغيّر ولا تبدّل، وأورد صاحب القاموس هذا المعنى فقال: رَتَبَ رُتُوبًا: ثبت ولم يتحرّك(آبادي، 2005م، صفحة 88)، ورَتَبَ: الشّيء رُتُوبًا من باب قَعَدَ استقرَّ ودام فهو راتب ومنه الرّتبة وهي المنزلة والمكانة(الفيّومي، 2016م، صفحة 218)، ومستفاد الأمر أن مدار دلالة الرّتبة في الثّبوت والدّوام والاستقرار وانتفاء التغيّر والتبدّل في الأحوال.

ب-اصطلاحا: ورد مفهوم مصطلح الرّتبة عند النّحاة ضمن مباحث التقديم والتّأخير لأنّ تقديم اللّفظ أو تأخيرَه إنّما هو تقديم لرتبته أو تأخيرها، ويعتري هذا التّقديم والتّأخير حكمٌ بالوجوب أو الجواز ضابطه الصّناعة النحوية، فما كان منه واجبا فهي رتبة محفوظة، وما كان منه جائزا فهي رتبة غير محفوظة، فسيبويه أورد في كتابه كلاما كثيرا عن الرتبة في مواطنَ مختلفة، فنجده في باب "الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله" يتحدث عن التّقديم والتّأخير بمعنى الرتبة فيقول: «فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله، لأنك إنما أردت

به مؤخّرا ما أردت به مقدّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخّرا في اللّفظ، فمن ثَمَّ كان حدّ اللّفظ أن يكون فيه مقدّما»(سيبويه، 1988م، صفحة 34)، معناه أن تقديم المفعول به وتأخير الفاعل محافظان على حكمهما ورتبتهما وإن تغيّر موقعهما، لأن هذا التقديم إنما هو جائز مسوّغ، إذ إننا أردنا بالفاعل رفعا مقّدما مسندا إليه الفعلُ ما أردناه به مؤخّرا، والأمر نفسه بالنّسبة للمفعول به، وحسب سيبويه يقع التّقديم والتّأخير في الكلام لغرض في المعنى بيّنه بقوله «كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانُه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم»(سيبويه، 1988م، صفحة 34).

وذكر المبرّد في باب الفعل المتعدّي إلى مفعولين أن التّقديم والتّأخير مستفادُهما إيضاحُ المعاني وأمنُ اللَّبس فقال: «إنما يصلح التّقديم والتّأخير إذا كان الكلام موضِّحا عن المعنى، نحو: ضرب زيدا عمرو، لأنك تعلم بالإعراب الفاعلَ والمفعولَ، فإنْ كان المفعول الثاني ممّا يصحّ موضعه إن قدّمته فتقديمه حسن، نحو قولك: ظننت في الدار زيدا، وعلمت خلفك بكرا»(المبرّد، 1994م، صفحة 95)، وقال في موضع آخر: «فإن قال قائل فأنت إذا نصبت (أي المفعول به) فقد ذكرته قبل الاسم، قيل له: إذا قُدّم ومعناه التّأخير فإنما تقديره والنيّةُ أن يكون مؤخّرا فإذا كان في موضعه لم يَجُز أن يُنوى به غير موضعه»(المبرّد، 1994م، صفحة 102)، يعني أنه قد يقدّم اللّفظ ورتبته وحكمه التّأخير، نحو قولك: خلفك زيدٌ، وقائم بكرٌ، فالحكم في التّقديم الرفع على الخبرية إذِ الأصل: زيدٌ خلفك وبكرٌ قائم، وأن رتبة الخبر في مثل هذا محفوظة إذ لا يجوز الإخبار بالذات عن العرض وإنما العكس وهو المختار عند البصرية وجوّزه بعضهم على تقديرات. ويعدّ عبد القاهر الجرجاني من أبرز المتكلّمين في قضيّة التّقديم والتّأخير بمعنى الرّتبة داخل النّظم ومواقع تعلقها ببعضها، حيث قرّر أبواب هذه المسألة وفصّلَها ومثّل لها أحسن تمثيل من خلال ربطه التّقديم والتّأخير بأغراض الكلام ودلالاته، وأَوْرد له تعريفا من أحسن التعاريف فقال: «هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التّصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللّفظ عن مكان إلى مكان»(الجرجاني، 1992م، صفحة 106)، ثمّ قسّم التّقديم والتّأخير إلى نوعين: تقديم موقع اللفظ على نية تأخير رتبته، وتقديم لا على نية التّأخير فقال: «واعلم أنّ تقديم الشّيء على وجهين: تقديم يقال إنّه على نيّة التّأخير وذلك في كل شيء أقررته مع التّقديم على حكمه الذي كان عليه، وتقديم لا نيّة التّأخير ولكن على أن تنقل الشّيء عن حكم إلى حكم وتجعلَ له

بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه»(الجرجاني، 1992م، صفحة 106)، أي إن التّقديم الذي يصيب رتبة اللفظ نوعان:

- أولهما تقديم اللّفظ مع محافظته على رتبته وحكمه الذي كان عليه مثل: قائم زيد، وخلفك بكر، فحقّ قائم وخلفك، الرّفع على الخبرية ورتبته التّأخير وإن تقدّم لفظه وحق زيد وبكر الرّفع على الابتداء ورتبته التّقديم وإن تأخّر لفظه.
- وثانيهما تقديم اللّفظ ورتبته جميعا على جهة تقتضي الوجوب وتحويلُ حكمه الذي كان عليه وبهذا يكتسب المتقدّم حكما وإعرابا غير الذي كان عليه وهو متأخّر نحو: زيد المنطلق والمنطلق زيد ف"زيد" في المثالين مرفوع فالأول على الابتداء والثاني على الخبرية، والذي اقتضى هذا الحكم من جهة الصناعة النّحوية هو استواء "زيد والمنطلق" في المعرفة وعليه تأخذ رتبة المتّقدم والمتأخّر حكما غير الذي كانت عليه بالوجوب.

03.أنواع الرّتبة في النّحو العربي:

إنّ المحدّد لمفهوم الرّتبة في النّحو العربي هو البنية النّظامية لترتيب العناصر المؤلِّفة للكلام العربي بغضّ النّظر عن مواقع هذه العناصر إذِ الأصل في بنية نظام الرّتبة في الجملة العربية أن تترتب من اليمين إلى اليسار* وفق القواعد النحوية المعروفة، فإن تقدّم أو تأخّر لفظ فهو في حكمٍ له مفسرٌ نحوي إمّا بالوجوب وإمّا بالجواز أو الامتناع أو القبح، وبهذه الأحكام نجد أن الرتبة تنقسم إلى نوعين: رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة.

أ- الرّتبة المحفوظة:

معناها موقع الكلمة الثابتُ متقدّما أو متأخّرا في التّركيب الكلامي بحيث لو اختلّ هذا الموقع لاختلّ التّركيب باختلاله وعلى هذا الأساس تعتبر الرتبة المحفوظة كما تعتبر الرتبة بشكل عام من الظواهر الشّكلية التي بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم كما يمكن تحديد الأبواب النّحوية

*ويقصد ببنية الرتبة من اليمين إلى اليسار في العربية حال الكتابة، وإلا عند النطق تتخذ هذا الحكم تقديرا فقط تبعا للكتابة.

وبالتالي معرفة وظائفها(وساك، 2009م، الصفحات 36-37)، وأورد "ابن السراج" في كتابه "الأصول" ثلاثة عشر موضعا لا يجوز فيها تقديم الرتبة وبيّنها بقوله: «فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصّلة على الموصول، والمضمر على الظّاهر في اللّفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التّفسير، والصّفة وما اتّصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمُها كحكم الصّفة، والمضاف إليه وما اتّصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتّصل به حرف زائد لا يقدّم على الحرف، وما شُبّه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدّم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدّم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها، والصّفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه، ولا يقدّم التّمييز وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرّق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل»(السرّاج، 1996م، الصفحات 222-223)، ومعنى ذلك أن التقييدات التي أوردها محفوظة الرتبة بالتّقديم وبالتّأخير، وبما أن للرتبة طرفين المقدّم والمؤخّر فإنّ نظير ما كان محفوظ الرتبة بالتّأخير هو محفوظ الرتبة بالتّقديم في كل ما ذكره ابن السراج.

ولا يجوز ـ أيضا ـ تقديم الصّفة على موصوفها ولا تقديم ما اتّصل بها على موصوفها كما لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على نفس المضاف لما لم يجز تقديم المضاف إليه عليه(ابن جني، د.ت، صفحة 391)، لأن هذا التّقديم فيه فساد وقبح ظاهر في الكلام، ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، إلا الواو في عطف المقدّم على متبوعه(ابن هشام، 2009م، صفحة 21)، ومنه قول الشاعر:

ألا يا نخلة من ذات عِرق عليك ورحمةُ الله السلامُ*

وأجاز ابن جني تقدّم المفعول معه على مصاحبه ومنه قول الشاعر:

جمعتَ وفحشا غيبة ونميمة ثلاثُ خصال لستَ عنها بمرعوي(الأشموني، 1998م، الصفحات 494-495)

*البيت من شواهد المغني وهو غير منسوب، ص21-395.

ويمتنع تقديمه أيضا على عامله وعلى الفاعل نحو: والخشبةَ استوى الماء، استوى والخشبةَ الماء، لأن الواو بمعنى (مع) ومعنى العطف لا يفارقها لو قدّمت لتقدّم المعطوف على المعطوف عليه وذلك غير جائز في الاختيار(العبكري، اللباب في علل البناء والإعراب، 2009م، صفحة 282).

ب–الرّتبة غير محفوظة:

معناها موقع الكلمة المتغيّر في التّركيب الكلامي متقدّما أحيانا ومتأخّرا أحيانا أخرى، واصطلاح التّقديم والتّأخير في مفهوم البلاغيين ينظّم هذه الرتبة غيرَ المحفوظة ومن أمثلة هذا النّوع رتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول ورتبة الضمير والمرجع ورتبة الفاعل والتمييز بعد جملة المدح والذّم ورتبة الحال والفعل المتصرف ورتبة المفعول به والفعل ورتبة الظّرف والفعل(الساقي، 1977م، صفحة 188)، فالرّتبة غير المحفوظة تقع فيما جاز تقديمه أو تأخيره لعلّة أو لمسوّغ نحوي وهي كثيرة في كلام النحاة فمنها:

- رتبة المبتدأ ورتبة الخبر: يجوز للخبر أن يتقدّم على المبتدأ أو يتأخّر عنه، ومنه قول ابن مالك:

والثاني مبتدًا وذا الوصف خبر إنْ في سوى الإفراد طبق استقر(المرادي، 2001م، صفحة 473)

يعني أن الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقا إفرادا أو تثنية أو جمعا أو لا يتطابقا، فإن تطابقا إفرادا نحو: أقائم زيد، جاز فيه الوجهان، أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر، والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخّرا، ويكون الوصف خبرا مقدّما، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيم**﴾[1]، فيجوز أن يكون "أراغب" مبتدأ و"أنت" فاعل سدّ مسدّ الخبر، ويحتمل أن يكون "أنت" مبتدأ مؤخّرا، و"أراغب" خبرا مقدما، وإن تطابقا تثنية نحو: أقائمان الزيدان أو جمعا نحو: أقائمون الزيدون، فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدم(الخضري، 2010م، صفحة 171).

- تقديم رتبة الحال على رتبة صاحبه:

الأصل في الحال أن تتأخّر عن عاملها وقد تتقدّم عليه جوازا، بشرط أن يكون فعلا متصرفا، نحو: راكبا جاء علي، أو صفة تشبه الفعل المتصرّف كاسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة نحو:

[1] سورة مريم: الآية46.

مسرعا خالد منطلق، ومن الفعل المتصرف قوله تعالى: ﴿**خُشَّعاً أَبْصَارُهُم يَخْرُجُون**﴾[2]، وقولهم:«شتى تؤوب الحلبة، أي متفرقين يرجعون»(الغلاييني، 2007م، الصفحات 556-557)، وجمع ابن مالك هذه الشروط بقوله:

والحال إن ينصب بفعل صُرفا أو صفة أشبهت المصرّفا

فجائز تقديمه: كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا(الأشموني، 1998م، صفحة 21)

04.العلامة الإعرابية في النحو العربي:

أ- مفهوم الإعراب:

أمّا معناه في اللغة فهو: الإظهار والإبانة، تقول: أعربتُ عمّا في نفسي، إذا أبنته وأظهرته، وأما معناه في الاصطلاح: فهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظا أو تقديرا، والمقصود من تغيير أواخر الكلم تغييرُ أحوال الأواخر، ولا يعقل أن يراد تغيير نفس الأواخر، فإن آخر الكلمة نفسَه لا يتغيّر، وتغيير أحوال أواخر الكلمة عبارة عن تحولها من الرفع إلى النصب أو الجر حقيقة أو حكما، ويكون هذا التّحول بسبب تغيير العوامل: من عامل يقتضي الرفع على الفاعلية أو نحوها، إلى آخر يقتضي النّصب على المفعولية أو نحوها، وهلم جرا(عبد الحميد، 2014م، الصفحات 15-16)، والإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللّفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه (أي الإعراب) ما مُيِّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجّب من استفهام(السيوطي، 1976م، الصفحات 327-328).

أ- مفهوم العلامات الإعرابية:

هي الحركات النّاتجة عن الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة وهي «حركة أو حرف أو حذف، فالحركات ثلاث: الضمة، والفتحة، والكسرة، والحذف إما قطع الحركة ويسمى السكون، وإما قطع الآخر وإما قطع النون»(الغلاييني، 2007م، صفحة 15)، وبعبارة أخرى حركات الإعراب في العربية مع نواسخها كما أجملها محمد ابن أُبَّ في قوله هي:

[2]سورة القمر: الآية07.

ضـمّ وواو ألـف والنّون علامـة الرّفـع بها تكون

علامة النّصب لها كن محصيا الفتح والألف والكسر ويا

وحذف نون

علامة الخفض التي بها يفي كسر وياء ثم فتح فاقتف

إن السّكون يا ذوي الأذهان والحذف للجزم علامــتان

وجرى الاتّفاق بين أغلب النّحاة على أن هذه الحركات إنما جيء بها لإبانة الكلام بعضه من بعض دقّه وجليّه ظاهره وباطنه وفي هذا يقول الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليه، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلةٌ على هذه المعاني بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني»(الزجاجي، 1979م، صفحة 69)، معناه أن حركات الإعراب إنما تدخل على الكلام لإبانة تقاسيمه لفظا ومعنى وتبيين المقصود منه، وقد رد محمد بن المستنير هذا الكلام وردّ عليه وعلى غيره أبو البقاء العكبري وأعطى مثالا بالتّقديم والتّأخير لبيان فساد رأيهم فقال: «ألا ترى أنك لا تقول ضرب غلامَه زيدا، إذا لم يلزم منه الإضمار قبل الذّكر لفظا وتقديرا فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول وكذلك قولك: ما أحسن زيدا، فـ "ما" في الأصل فاعل ولا يصحّ تقديم الفعل عليه فأما مالا يلتبس فإنه بالنّسبة إلى ما يلتبس قليل جدا فحمْلُ على الأصل المعلّل ليطرد الباب لأن الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر فإذا جعلت الحركة فارقة اطّردت في الملتبس وغيره»(العبكري، مسائل خلافيّة في النحو، 2007م، الصفحات 71-72)، يعني أن الكلام الملتبِس في الفهوم مع وجود الإعراب والعلامة يقع كثير في كلام الناس بعكس الكلام الذي يقع فيه اللَّبس مع وجود الرتبة فقط فإنه قليل جدا مقارنة بما ذكرنا، وبعبارة أخرى إن الإعراب في الكلام يفرق فيه كثيرا بالعلامات والذي يفرق فيه بالرّتبة وحدها قليل وعلى هذا ردّ العكبري إهمال قطرب وغيره للإعراب وتمسّكهم بالرتبة وحدها.

05.الرتبة والعلامة الإعرابية في نظرية اللسانيات النسبية:

تعتبر نظرية اللسانيات النسبية لمحمد الأوراغي من أبرز النّظريات والنماذج اللغوية العربية المعاصرة التي جاءت باقتراحات منهجية ونحوية نظرية وتطبيقية لتسديد هفوات النموذج النحوي الكلي لتشومسكي

وتجاوزِه وتجاوزِ ما بأيدي اللغوي المعاصرين من نظريات ونماذج، وذلك بما تقترحه في إطار فرضية تأسيس نمطية ومنهج مراسي نسبي تستجيب له كل اللغات، ومن أبرز القضايا التي اشتغل عليها صاحب النظرية قضية الرتبة القارة والرتبة الحرة وقضية العلامة الإعرابية، فعامل العلامات الإعرابية فيما هو منوط بها من الحالات التركيبية والوظائف النحوية في اللغات البشرية نوعان أو نمطان بعد أن يستلم كل نمط نوعا خاصا من الوسيط اللغوي: فعلامة الإعراب في اللغات الشجرية الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة هو موقع الرتبة كالفرنسية والإنجليزية، وأما في اللغات التوليفية كالعربية الآخذة بوسيط العلامة المحمولة هي لاصقة تُنبئ عن علامة الإعراب.

أ- الرّتبة القارّة أو الرتبة المحفوظة:

الرتبة القارة (المحفوظة): وهي الوسيط الذي اختارته بعض اللغات لإعرابها بحيث تتكوّن الجمل ويعبّر بها بطريقة مخصوصة وفق ترتيب خاص تتنبأ به بقسمة عقلية لمجموع ستة تراتيب، وهذه اللغات التي استعملت وسيط الرتبة المحفوظة لغرض التّفريق بين الوظائف النحوية كالإنجليزية والفرنسية ونحوهما، لها أن تختار من بين التراتيب الستة المترتبة عن القسمة العقلية للثلاثي ترتيبا واحدا، وأن تؤصله أي أن تجعل منه بنية قاعدية ذات رتبة قارّة، منها تولّد تراتيب فروعا بقاعدة تسمح بأن يتبادل الفعل وموضوعاه المواقع، وعادة ما يرمز إلى التراتيب الستة النّاجمة عن القسمة العقلية للثلاثي بالتمثيل التالي(الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، 2018م، الصفحات 169-197):

وسيط الرتبة المحفوظة	
فـا فـع مـف	فـع مـف فـا
فـا مف فـع	مـف فـا فـع
فع فا مف	مـف فع فـا

ويرى الأوراغي أن الفرنسية والإنجليزية وكثيراً من اللغات التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة تتّخذ لتراكيبها وسيط الرتبة المحفوظة **فا فع مف** ومثاله: (محمد كتب الدرس) فيشتقّ منه التّرتيب التمثيلي (الدرس كُتب من قبل محمد) و(كتب محمد الدرس) وفي الجدول أدناه تبيان للغات التي اختارت نوعا من الوسائط الستة السابقة كرتبة محفوظة لإعرابها:

اللغة	وسيط الرتبة المحفوظة
الفرنسية والإنجليزية	فا فع مف
السنغافورية والتاميلية	فا مف فع
الإيرلندية ولغات من أمريكا الجنوبية	فع فا مف
الملغاشية ولغة قبائل بور في الساحل البوليفي	فع مف فا
لغة قبائل واراو في فينزويلا ولغة نديب في البرازيل	مف فا فع
لغة سورينام في أمريكا الجنوبية ولغة أبالي في جزر الكرايب	مف فع فا

نلاحظ أنّ صاحب النّظرية انتخل الرّتبة القارّة للغات المذكورة ولم يذكر العربية مع أن فيها رتبة قارة حسب النحويين ولهذا مفسر:

يرى صاحب النّظرية أن العامل حرّ ويُجوّز تقديم رتبة الفاعل على فعله مع محافظته على حكمه الذي يكون عليه لو تأخّر وبهذا يُنظِّر لرتبة حرّة في العربية غير مقيّدة بعاملية لفظية ويهدف بهذا المذهب إلى شيئين:

أولهما: اختيار العاملية الحرة حتى توافق فرضية التأسيس النمطية المتنبئة بنحوين اثنين لكل اللغات، وبهذا يتسنى له تقسيمهما حسب الرتبة إلى: نحو ذي رتبة قارة، ونحو ذي رتبة غير قارة أي حرة.

ثانيهما: اختيار العاملية الحرّة للعربية له مخرج في النحو العربي من مذهب الكوفية وبهذا يسهّل عليه إدراج العربية ضمن الأنحاء التي اختارت وسيط الرّتبة الحرّة ووسيط العلامة المحمولة وبهذا يضمن التّوافق الداخلي والخارجي للنّظرية مع فرضية التأسيس ومع تنبآتها في إطار الأنحاء.

أ- الرتبة الحرة (غير المحفوظة):

يرى الأوراغي أن الرتبة في اللغة العربية واللغات التوليفية رتبة حرّة وغير محفوظة، إذ نراه في غير موضع ينتخل مذهب الكوفيين في هذا وعليه فإنه يجيز تقديم رتبة الفاعل على فعله مع محافظته على حكمه الذي كان عليه لو تأخّر، وبرّر هذا الاختيار بقوله: «من فضائل عاملية الكوفيين الحرّة كونها لا

ترتّب عامليا مكونات الجملة»(الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، 2010م، صفحة 106)، ويخلص في الأخير إلى أن: «مقولة الفعل شرط لأنْ يستلم الاسم الرّفع وعلامته ولا تزول شرطيته سواء تقدّم أو تأخّر وبذلك يكون الفعل عاملا للرفع في الاتجاهين»(الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، 2010م، صفحة 104)، ويرى لهذا الترتيب جملة من الفوائد منها:

- أن هذا الأصل العاملي ينسجم من جهة أولى مع المبدإ الوضعي المقوِّم للغات البشرية المتمثّل خاصة في وسيط العلامة المحمولة الذي اختارته العربية من اللغات التوليفية لفصّها التّركيبي.
- التفريق بين العوارض التي تعرض لمكونات الجملة من غير أن تجعل لبعضها عند بعض رتبة معينة.
- يضمن من جهة ثانية بساطة الوصف ومطابقته للغة الموصوفة، وحسبه فإن المتكلّم بهذا يقصي بعض الحدود العدمية التي لا يعلمها من جهة اللغة وإنما علمها من جهة آلة الوصف من مثل: الابتداء والمبتدأ والضمير المستتر والفاعل الصناعي وغيره.

واستنتاجا لما تقدم يقول: «نخلص مما سبق إلى أن للكوفية أصلا عامليا غير مقيس على العلاقة الوجودية بين العلة ومعلولها الطبيعيين فلم يقيّدوا العمل بوقوع العامل في رتبة بعينها بل اكتفوا بالوجود شرطا لأن يعمل الفعل الرّفع في الفاعل أو نائبه وبإحلال العامل الحرّ محل العامل المقيّد بالرتبة اختفى من النسخة الواصفة مفاهيم الابتداء والمبتدأ والضمير المستتر»(الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، 2010م، صفحة 105)، وحسب الأوراغي فإن التّركيب النّحوي في جميع اللغات مؤلّف من خاصيتي التّأليف والتّرتيب، ثم تختار كل لغة كيفية تطبيق التّرتيب والتّأليف في تراكيبها، فبعض اللغات تُعمل بدءً التّأليفَ الحرَّ لكلماتها ثم تنتهج ترتيبا معيّنا ثم تخرج التركيب من الكون الكامن إلى الكون الفاعل أي التّكلم أو التداول، أما لغات أخرى فتُعمل التّأليف والتّرتيب في آن معًا لتعبّر، والسبب في هذا كله راجع إلى الوسيط المختار.

06.علامات الإعراب في نظرية اللسانيات النسبية (حركات الإعراب):

يرى الأوراغي أن بعض أثر عاملية الإعراب في نسخة سيبويه والنحاة من بعده في غاية الوضوح كالرفع وعلامته الضمة والنصب وعلامته الفتحة أما البعض الآخر في غاية الإبهام كالجزم وقد

يلحق به الجر وإن استقل الأخيران بعلامتي الجزم والسكون، وقبل التّفصيل في بيان علامات الإعراب في نظريته نجده يؤصل للقضية بطرح سؤال مهم:

- هل لكل علامة من الحركات الأربعة ما تعرب عنه وهي في ذلك متساوية؟

أما جواب هذا السؤال فهو تهييء للمتلقي بتقسيم علامات الإعراب المعهودة عند النحاة إلى علامتين أصليتين الرفع وعلامته الضمة والنصب وعلامته الفتحة وناسخ لهما يضم الجزم والجر.

07.أنواع علامات الإعراب في اللسانيات النسبية:

أ- علامات الإعراب الأصلية:

يعرّف الإعراب بأنه: «إما رتبة أصيلة أو قارة و محفوظة-كما في تركيب اللغات الشجرية (كالفرنسية والإنجليزية)، وإما لاصقة كما في تركيب اللغات التوليفية، وعلامتا الحالتين في العربية هما الضمة المعرَبة عن حالة الرفع، والفتحة التي تعرب عن حالة النصب»(الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، 2018م، صفحة 2271)، وأنواع علامات الإعراب في اللسانيات النسبية ثلاثة رفع ونصب وناسخ:

- أما الرفع: فهو حالة تركيبية تُعملها علاقة الإسناد، والضمة علامة إعرابية، يعملها وسيط العلامة المحمولة.
- وأما النصب: فهو حالة تركيبية وهو أيضا العامل للفتحة علامة الإعراب عن حالة النصب المعمولة بعلاقة الإفضال.

ب-النّواسخ في نظرية اللسانيات النسبية:

وأما النّاسخ فيعرفه بأنه: «إبطال لعلامة الحالة التّركيبية دون المسّ بالحالة المسندة عندئذ إلى المركّب من النّاسخ ومنسوخ الإعراب، والنّاسخ إما أن يحوّل فتحة المنصوب بعلاقة الإفضال إلى كسرة، وهو صنيع حروف الجر، وإما أن يحول ضمة المرفوع بعلاقة الإسناد إلى علامة أخرى وهذا الأخير إما فعل مضارع ينسخ ضمته جازم أو فاتح وإما اسم منسوخ الضمة بناسخ مركبي أو فعلي أو حرفي»(الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، 2010م، صفحة 132)، والناسخ عنده محصور في مجموعة من المداخل المعجمية (أما أسماء أو أفعال أو حروف) تقترن داخل التّركيب بغيرها فتبطل علامته الإعرابيه

الأصلية وتحولها إلى علامة منسوخة، والإعراب عنده قسمان رفع ونصب أولهما: الرفع وعامله العلاقة الإسنادية وعلامته الضمة، والثاني: النصب وعامله العلاقة الإفضالية وعلامته الفتحة، وعليه يكون الناسخ نوعين:

نواسخ الفتحة علامة النصب حروفُ الجر، مثل: (إلى، في، على، من، ب، ل، عن)، يعني أن حروف الجر إذا دخلت على اسم منصوب تنسَخ فتحته علامة النصب إلى كسرة فإذا زالت عنه زال عنه حكم النسخ ورجع إلى أصله علامة النصب مع عدم الأخذ بالنصب على نزع الخافض فهو ملغى عنده.

أ- نواسخ الضمة علامة الرفع تتفرّع باعتبار منسوخ العلامة إلى قسمين:

1. يحتوي (هذا الناسخ) على أدوات تقترن بالفعل المضارع خاصة، فتبطل ضمته المعرَبة أصلا عن حالة الرفع بتحويلها إما إلى سكون أو فتح، فإذا اقترن المضارع بأحد الجوازم (لم، لما، لا، ل)، تحولت ضمته إلى سكون، وقد تتحوّل ضمة المضارع إلى سكون بغير ناسخ جازم، ويكون بانتظامه في سياق الجزم، وإذا اقترن المضارع بأحد الفواتح (لن، أن، كي، ل) حُولت ضمة إعرابه الأصلية إلى فتحة وعندئذ يوصف بكونه مضارعا مفتوحا بأداة ناسخة(الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، 2010م، الصفحات 127-132)، ومما نلاحظه عند الأوراغي أنه ينطلق في مناقشة نسخ علامة المضارع المرفوع من مبدأ تجرد الفعل المضارع من الناصب والجازم فإذا دخل عليه جازم أو ناصب ويسميه هو فاتح نُسخت علامة إعرابه الأصلية إلى علامة ناسخة جازمة أو فاتحة، وناسخ للضمة يعوض عنصر الصدر* من البنية المكونية، وهو باعتبار مقولته ومنسوخه وأثره يتفرّع إلى ثلاثة أصناف:

- ناسخ مركبي: يضم أفعال الشك واليقين أو ظن وأخواتها.
- ناسخ فعلي: يضمّ الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) المشروط فيها إضفاء قرينة التزمين.
- ناسخ حرفي: وهو يضمّ إن وأخواتها ويدرجها ضمن الأداة.

*يقصد بالصّدر بنية الناسخ المدخل على الجملة ليعلم توجيه حكمها عند المتكلّم أو السّامع سواء كان ناسخا مركبيّاً، أو فعليّاً أو حرفيّاً.

نستنتج أن القسم الثاني من نواسخ الضمة يدل على إبطال علامة التجرّد في الاسم المفرد مسندا كان أو مسندا إليه، أو يبطل علامة الإسناد أيضا إن كانت الجملة مؤلفة من اسمين أو جملة فعلية وهذا النّسخ موزع كما بينا.

الخاتمة:

نخلص ختاماً إلى أن الرتبة والعلامات الإعرابية في الدراسات اللغوية العربية قديما وحديثا تم تقسيمهما باعتبارات مختلفة تبعا لمنهج البحث والغاية المرجوة منه، وعليه يمكن صياغة النتائج المنتهى إليها كالآتي:

- الرتبة في النموذج السيبويهي رتبتان محفوظة وأخرى غير محفوظة فالأولى يحفظ اللفظ بنيته وموقعه بالوجوب تقديما أو تأخيراً وقد حصرها ابن السراج في ثلاثة عشر موضعا والأصح هي أكثر، والثانية يجوز تغير الحكم مع التقديم والنية التأخير.
- العلامات الإعرابية في العربية أربع أصلية وهناك نواسخ لها لكل موضعه ووظيفته في التركيب.
- الرتبة في النموذج النحوي لمحمد الأوراغي من منظور اللسانيات النسبية تم تقسيمها باعتبارين تبعا لفرضية التأسيس المتنبئة بنمطين نحويين لكل اللغات وعليه تكون الرتبة عنده محفوظة أو أصيلة في اللغات الشجرية كالفرنسية والإنجليزية، ورتبة غير محفوظة بالإضافة إلى وسيط العلامة المحمولة في اللغات التوليفية كالعربية.
- انتخاب الرتبة غير المحفوظة للعربية له تخريج في نحو الكوفة وبه قال الأوراغي لأنهم يرون أن العامل في الصدر حر وليس مقيدا وعليه يجوز تقديم المعمول مع محافظته على حكمه وإعرابه الذي كان عليه لو تأخّر.
- من العلامات الإعرابية في النموذج النحوي من منظور اللسانيات النسبية علامات أصليتان هما الرفع وعلامته الضمة والنصب وعلامته الفتحة وقسم ثالث ناسخ لهما يضم الجزم والجر ولكل موضعه ووظيفته في التركيب تختلف نوعا ما عنها في النموذج السيبويهي.

- يعتبر النموذج النحوي من منظور اللسانيات النسبية نموذجا تصوييا وتجاوزيا للنموذج السيبويهي بما يقترحه من جديد كحلّ لبعض المسائل المختلف فيها، كما يعتبر تجاوزيا لهفوات النحو الكلي لتشومسكي باقتراحه نمطين يصلحان لكل اللغات مقابل نمط واحد يخترق خصوصية اللغات منبعه لغة مركزية ولغات أخرى هامشية.

قائمة المصادر والمراجع:

آباديالفيروز2005) .م .(*القاموس المحيط*. بيروت :مؤسسةالرسالة.

ابنالسراج1996) .م .(*الأصول في النّحو*. بيروت :مؤسسةالرسالة.

ابنجني) .د.ت .(*الخصائص*. بيروت :دارالهدى.

ابنهشام2009) .م .(*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. القاهرة :دارالطلائع.

أبوالبقاءالعبكري2007) .م .(*مسائل خلافيّة في النحو*) المجلدط .(03القاهرة.

أبوالبقاءالعبكري2009) .م .(*اللباب في علل البناء و الإعراب*) المجلدط .(01مكتبةالثقافةالدينية.

الأشموني1998) .م .(*شرح الأشمونيعلىألفيةابنمالك*) المجلدط .(03بيروت :دارالكتبالعلميّة.

الخضري2010) .م .(*حاشيةالخضريعلىشرحابنعقيلعلىألفيةابنمالك*. بيروت :دارالفكر.

الزجاجي1979) .م .(*الإيضاحفيعللالنّحو* .Vol) ط .(03بيروت :دارالنفائس.

السيوطي1976) .م .(*المزهرفيعلومواللغةوآدابها*. بيروت :منشوراتالمكتبةالعصرة.

الغلاييني ,م2007) .م .(*جامعالدروسالعربية* .Vol) ط .(01دارالأندلس.

الفيومي2016) .م .(*المصباحالمنير*. القاهرة :دارالمعارف.

المبرد1994) .م .(*المقتضب*. القاهرة.

المرادي2001) .م .(*توضيحالمقاصدوالمسالكبشرحألفيةابنمالك* .Vol) ط .(01القاهرة :دارالفكرالعربي.

سيبويه1988) .م .(*الكتاب*) المجلدط .(03القاهرة :مكتبةالخانجي.

عبدالقاهرالجرجاني1992) .م .(*دلائلالإعجاز*. القاهرة :مطبعةالمدني.

عبدالواحدخلفوساك2009) .م .(الرتبةعندسيبويه .*مجلةميسانللدّراساتالأكاديميّة*، .(14)*07*

فاضلمصطفىالساقي1977) .م .(*أقساماالكلامالعربيمنحيثالشكلوالوظيفة*. القاهرة :مكتبةالخانجي.

محمدالأوراغي2010) .م .(*نظريةاللسانياتالنسبيةدواعيالنشأة*) المجلدط .(01منشوراتالإختلاف.

محمدالأوراغي2018) .م .(*محاضرات في النظرية اللسانية و النماذج النحوية*) المجلدط .(01منشوراتالإختلاف.

محمدمحيالدينعبدالحميد2014) .م .(*التحفة السلية بشرح المقدمة الأجروميّة*. بيروت :المكتبة العصرية.